٤ ـ ان يطرح المفاوض العربي فكرة تواجد قوات دولية على منطقة الحدود؛ فهي احدى وسائل تأمين الدولة؛ والتمسّك بدور الأمم المتحدة باعتبار ان قرارات التسوية التي يعقد في ظلها المؤتمر الدولي صادرة عن الأمم المتحدة، وباعتبار ان الدول الخمس الكبرى التي ستحضر، مدعوة اليه بحكم عضويتها في مجلس الأمن. ثمّ ان الامم المتحدة بدأت تشارك بدور متميّز في تسوية المنازعات الاقليمية في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، بعد فترة عزلة طويلة عن القيام بدورها في حل المنازعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد كان لها دور في جهود تسوية النزاعات في أفغانستان والخليج والصحراء الغربية وقبرص.

٥ ـ ان يتنبّه المفاوض العربي الى انه، حتى في حالة التوصّل الى اتفاق، فان المفاوض الاسرائيلي سيحرص على ترك نقط خلاف تجرّد الاتفاق النهائي من بعض مضمونه. وهو ما حدث، فعلاً، بعد قرار هيئة التحكيم الدولية في جنيف بعودة طابا الى السيادة المصرية، وقبول اسرائيل بالقرار، ثمّ ادخالها المفاوض المصري في دهاليز التفسيرات الجدلية للفندق والقرية السياحية والتعويضات، في اثناء مناقشة اجراءات تنفيذ قرار التحكيم. ولولا التنبّه مسبقاً الى احتمال اثارة اسرائيل لهذه المشاكل، واصرار الجانب المصري على ان تظل هيئة التحكيم الدولية في حالة انعقاد دائم لمدة شهر، اعتباراً من اعلان حيثيات الحكم لمتابعة تنفيذه، وعودة هيئة التحكيم الى البحث في الامر من جديد اذا لم يلتزم طرف بالحكم؛ لولا ذلك لعقّدت اسرائيل المشكلة، على الرغم من صراحة ووضوع قرار التحكيم الدولي.

٦ ـ ان يحرص المفاوض العربي، قبل بدء المفاوضات، على اقامة اتصالات مع القوى الاسرائيلية في الداخل، التي اتخذت مواقف معلنة من ضرورة التفاوض والانسحاب والتسوية وتقرير المصير، لتشكّل منها قوة مساندة لدى الرأي العام في الداخل، ولتحييد اثارة المفاوض الاسرائيلي للعناصر المتشددة. وان يخلق المفاوض العربي جبهة أخرى مساندة من القوى اليهودية العالمية التي تناصر حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهي قوى اتخذت هذا الموقف من منطلق مفهوم يقول ان «لا أمان للاسرائيلي بدون توفير الأمان للفلسطيني. ولا دوام لحق الاسرائيلي بدون الاعتراف بحق الفلسطيني في وطنه».

٧ ـ التمسّك، الى أقصى حد، بقيام الدولة الفلسطينية. لكن لا مانع من ان تكون الدولة جزءاً من اتحاد كونفيدرالي مع الاردن. فهذه صيغة مقبولة دولياً. بل ان الاعلام الغربي قد روّج لها لفترة، كما طرحتها الدوائر الرسمية الاميركية، وان كان جورج بوش طرح صيغة الفيدرالية. لكن أمام المفاوض العربي مساحة واسعة للمناورة على مائدة المفاوضات.

٨ ـ ستظل اسرائيل تردد فكرة «القدس عاصمة أبدية لاسرائيل». ولدى المفاوض العربي منطلق قانوني يتحرّك فيه، وهو ان القدس العربية أرض احتلت في العام ١٩٦٧، وهي جزء من الضفة الفلسطينية، ويسري عليها ما يسري على كل ما يعنيه القرار ٢٤٢ بعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة، فضلاً عمّا تعنيه الاماكن المقدسة فيها بالنسبة الى الفلسطينيين والعرب والعالم الاسلامي كله، مع ضرورات التنسيق مع الدول الاسلامية، من خلال منظمة الدول الاسلامية، على حشد رأي عام اسلامي وراء المفاوض العربي في هذه النقطة، وتقديم ضمانات لحماية الأماكن المقدسة، وحرية المرور اليها لكل الأديان.